

الفكر الاجتماعي

obeikaradi.com

obeikandi.com

التاريخ القديم للفكر الاجتماعى

بدأ تفكير الإنسان فى المجتمع كنظام منذ أن وجد آخرين يحيطون به ولكن كان الفكر الاجتماعى يغلب عليه الاتجاهات الشخصية والغائية. مع ظهور الحضارات تطور الفكر الاجتماعى من خلال الفلسفة الأخلاقية والنظم الإدارية لتشكيل مجتمع حضارى يعمل فى سبيل المجموع. ساعدت البيئة الطبيعية - من مناخ مستقر نسبياً، وأرض زراعية مستوية تحيطها الصحارى - المصرى القديم فى أن يفكر، محاولاً الوصول إلى حلول لمشاكله الشخصية والاجتماعية. تزعم الكاهن الحركة الفكرية فى مصر الفرعونية ليقود النسق الاجتماعى ويقدم النصيحة والمشورة لفرعون مصر، لذا تميز الفكر الاجتماعى عند قدماء المصريين بالطابع الدينى وما يتبعه من بناء الصروح الضخمة مثل الأهرامات والمعابد والهيكل. عرف المصريون القدماء التوحيد منذ الأسرة الثامنة عشرة، وفى عهد أمنحتب الرابع "إخناتون" فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد. كان النيل من العوامل التى أثرت فى الفكر الاجتماعى للمصرى القديم، فكان يعيش على ضفافه، وكان لا بد له أن يتعاون مع أقرانه لكى يتجنبوا أخطاره، وعلى ذلك تعود المصرى أن يعيش ملاصقاً لجاره، ومتعاوناً معه، فعرفت مصر القديمة أول نظام إدارى بيروقراطى يقف على قمته من يتحكم فى النيل ومياهه وبذلك يتحكم فى المشرب والمأكل والانتقال النهري. استطاع أحد المصريين من الأقوياء والأذكياء من أن يكون قائداً لهذا المجتمع عندما تعرض لهجوم من جيرانه فى غرب آسيا بقصد الاستيلاء على خيرات مصر، وبمرور الوقت أصبح هذا القائد فرعوناً وملكاً، بل ووكيل الإله على أرض مصر. عامة عرف إنسان الحضارات الشرقية الأولى فى مصر بلاد بين النهرين (دجلة والفرات) والصين والهند، النظم الاجتماعية والسياسية قبل أن يعرفها سكان غرب أوروبا بألاف السنين. كان للملك أو الحاكم كل التقديس والتبجيل، والسمع، والطاعة العمياء. أدخل أحسن الأول أنظمة إدارية

جديدة، فكان هو القائد الأعلى للجيش ورئيس الحكومة، يقابل وزيره كل يوم ليعرض عليه المسائل الحكومية والإدارية والقضائية، أما المسائل المالية فقد كان يعرضها موظف آخر مختص بالنواحي المالية. كانت إيرادات الدولة تجبى عن طريق الخدمات، كما كانت بعض الأملاك معفاة من الضرائب كالمعابد الدينية. يعتبر المصريون القدماء أول من عرفوا نظام المعاهدات الدولية. فقد عقد رمسيس الثاني مع ملك الحيثيين أول معاهدة دولية معروفة بعد أن قامت بينهما صراعات وحروب.

لم تختلف النظم الاجتماعية فى بلاد بين النهرين كثيراً عن النظام الاجتماعى الفرعونى، إلا أن قانون حمورابى أكد وجود ثلاث طبقات اجتماعية وهى: الإنسان الكامل بمعنى الإنسان الحر، والشخص الذى ينحى أى المرءوس الوضع الذى يتمتع بقليل من القيم والقليل من الحقوق، وأخيراً العبد كشيء مادمى يمكن امتلاكه ونقل ملكيته وبيعه وشراؤه. كان ناظر القصر أهم موظف فى بابل، فهو الذى يدير مشروعات المنافع العامة والشئون الزراعية، وهو أمين خزانة الملك وناظر السراى ومسجل العقود. كان يوجد أيضاً طبقات مختلفة من الكهنة ووكلاء أعمال وقضاة وأمناء مخازن الغلال، وكانت النساء كاهنات أو حائكات أو مخصصة لهن أعمال أخرى. أما فى بلاد سومر وأكاد فقد كانت الملكية العقارية فى أيدي أفراد أو هيئات اجتماعية، وكانت للمعابد حقولها ورياضها. كانت الأرض البور من حق أول من يشغلها وتصبح ملكاً بعد ذلك لمن يصلحها. تميزت حضارات بلاد ما بين النهرين بتنظيم أولى فى شئون بعض الحرف، وفى عهد "دونجى" كانت عملية النسيج تتم تحت رقابة رؤساء عمال يعينهم الملك، وقد نظم قانون حمورابى وحدد أجور العمال والصناع، دون أن يغفل تحديد مسؤوليتهم المدنية عن كل خطأ فى التنفيذ. طبق النظام البابلى على الدولة الآشورية، فكان الإله آشور هو السيد الحقيقى للبلاد، بينما كان الملك هو نائب الإله، الذى لا يستطيع تنفيذ أى مشروع دون أن يحصل على رضا الآلهة. كان شأن

الزواج بين الأحرار فى أشور شأنه فى بابل يقتصر فى العادة على زوجة واحدة ولكن الأسرة فيه كانت تكون خلية أقل تماسكًا. كانت الفتاة تحت السلطة المطلقة لأبيها ولم تكن لتستطيع أن تتزوج دون موافقته. ولم يكن يسمح للمرأة الحرة المتزوجة أن تغادر منزلها دون أن تغطى رأسها، وكانت بناتها أيضاً يضعن غطاء رأس، وبهذه الوسيلة كان تمييزهن من عاهرات المعبد والإمام.

قاد السفسطائيون الفكر الاجتماعى فى بلاد الإغريق وذلك من خلال فلسفتهم التى حاولت وضع أسس ومعايير فى المجالات الأدبية والفنية والسياسية. اتجهت اهتمامات السفسطائيين نحو الإنسان بعكس المذاهب الفكرية السابقة التى كانت سائدة فى القرن السادس قبل الميلاد التى تميزت باتجاهها الكونى الطبيعى. يعتبر برتاجوراس أول وأهم من سار فى هذا الاتجاه والذى اشتهر بمقولته: (أن الإنسان هو الأساس الذى يجب أن يقاس به كل شىء)، موضحاً بعد ذلك أهمية الإنسان عند الحكم على الأشياء التى تتعلق بالنواحى الإنسانية. كان برتاجوراس يرى أن الأشياء تكون حقيقية متى أمكن للإنسان رؤيتها ولمسها وممارستها عن طريق حواسه، وأن الحقيقة والمعرفة شىء نسبى فيما يتعلق بالأفراد، فما يعتقد به البعض صحيحاً قد يراه الآخرون خطأ. كان هذا الاتجاه عند السفسطائيين بداية المدرسة التجريبية فى الدراسات الاجتماعية، التى تعتمد أساساً على حواس الإنسان. إن الإنسان هو أفضل من يحكم على ما هو حسن أو سبىء بالنسبة له. فالشىء الحسن هو ما يخدم مصالحه، ولا داعى إذاً فى أن يضحى بمصالحه من أجل شىء لا يحس به أو لا يراه، أو يتصرف تصرفاً معيناً نتيجة اعتقادات دينية يفرضها المجتمع عليه، ومن هذا المدخل بدأ السفسطائيون إثارة الشك حول وجود الآلهة. ذهب هذه المدرسة أيضاً إلى أن: إذا أراد الإنسان أن ينجح فى الحياة، إلى الحد الذى يمكنه أن يقف ضد مجتمعه، ولكنه قد يحرز نجاحاً أكبر لو حقق الإنسان أهدافه داخل الإطار الاجتماعى الذى يوجد فيه،

والإنسان الحكيم هو الذى يوفق بين ذوقه الخاص ورغباته وأهدافه، وبين القوى الاجتماعية التى يمكن عن طريقها أن يحصل على ما يريد وأن يحقق جميع أو معظم أهدافه. لما كانت العادات والقيم والمعايير تتغير من زمان لآخر ومن جماعة لأخرى، فما يكون حسناً فى أئتنا قد يكون شراً فى إسبرطة، فكل شىء نسبي، وعليه لكى يعيش الإنسان سعيداً يجب عليه أن يوفق بين نفسه وبين ما يسود المجتمع من عادات وقيم ومعايير.

بعد أن غزا الرومان مقدونيا عسكرياً، حدث غزو فكري عكسى من المدارس الفلسفية اليونانية إلى الرومان. كان لوكريشوس فى القرن الأول قبل الميلاد من أشهر المفكرين الرومان الذين تأثروا بالمدرسة الأبيقورية. قام لوكريشوس بدراسة مقارنة لعادات الشعوب البدائية وذلك على أساس الآراء التى كانت تتناقل عنها شفويًا، وما كتبه عنها كثير من الشعراء والفلاسفة القدامى.

نتيجة لهذه الدراسة خرج لوكريشوس بنظرية عن التطور الاجتماعى بنيت على الصراع من أجل المعيشة وبقاء الأصلح. كان لوكريشوس يرى أن كل ما يحدث فى الطبيعة ليس نتيجة للمعجزات أو إلى أى تدخل إلهى، وأن التفسير الصحيح للظواهر الطبيعية يخلص الإنسان من التفسير الدينى القائم على ما هو وراء الطبيعة. ينتهى لوكريشوس إلى أن الفهم الحقيقى للأشياء يحرر عقل الإنسان بحيث يمكنه من العيش فى اطمئنان وسعادة دون تسلط الأساطير التى تحد من انطلاقه فكريًا. كتب الدكتور عبد الحميد لطفى فى كتاب "علم الاجتماع" عن الفكر الاجتماعى عند الرومان: (على الرغم من أن الفكر الرومانى قد تأثر بالفلسفة الأبيقورية Epicureanism كما رأينا عند لوكريشوس فقد كان تأثر هذا الفكر الرومانى أكبر بالفلسفة الرواقية Stoicism ذلك لأن الفلسفة الأبيقورية كانت تنادى بتحقيق اللذة الروحية والحسية عن طريق استخدام العقل والمنطق، وعلى أساس أن العقل بمنطقه يودى بالإنسان إلى طمأنينة داخلية وروحية تنتهى بالسعادة المنشودة.

والأبيقوريون بتمسكهم بالعقل والمنطق إنما يتعدون بذلك عن الدين داعين إلى احتقاره لأنه يقوم على التسليم أكثر مما يقوم على العقل. أما الفلسفة الرواقية فقد اتجهت نحو التقشف والزهو والزهد داعية إلى محاربة شرور العالم حتى ولو كان في هذا الصراع فناء للإنسان، وهذا الاتجاه نحو التقشف والزهد جعلها أكثر انتشاراً بين الرومان عن الأبيقورية، وذلك بسبب ما كان قد عاناه الشعب الروماني من حياته التي كان يحيها والتي كانت مليئة باللذات والشهوات وما تسبب عن ذلك من شرور، وقد أراد بذلك أن يعوض ما فات بحياة أكثر زهداً وتقشفاً، حياة متحررة من الخوف والشهوة واللذة). مثل الاتجاه الرواقي عند الرومان الخطيب الروماني الشهير شيشرون في القرن الأول قبل الميلاد. كان للفكر الروماني عموماً - خاصة في فترات ازدهار الحضارة الرومانية - أثر عميق في ظهور نظم قانونية وسياسية للمجتمع تقوم على موافقة الشعب، وكان هذا المدخل بداية فكرة العقد الاجتماعي في صورته الأولية، وكذلك فكرة سيادة الشعب، وفكرة تمييز السلطة السياسية على السلطة الدينية.

علم الاجتماع

يختص علم الاجتماع Sociology بالدراسات العلمية للسلوك الاجتماعي للبشر. أيضاً يمكن اعتبار علم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بقواعد ونظام المجتمع كمنظومة متكاملة تحوى عناصر وفروع أخرى مثل: الأنثروبولوجيا Anthropology الذي يبحث في أصل الجنس البشرى وتطوره وأعرافه وعاداته ومعتقداته في مختلف الزمان والمكان، وعلم النفس Psychology أى علم سلوك الكائنات الحية بصفة عامة، والاقتصاد والتاريخ، والدراسات السياسية والقانون. يعتبر الفيلسوف الفرنسى أوجيست كونت هو منشئ علم الاجتماع في صورته الحديثة في القرن التاسع عشر بانسلاخه من العلوم الاجتماعية الأخرى. يتسع علم الاجتماع ليشمل جميع

المؤسسات والعلاقات الاجتماعية مثل: الزواج/ الطلاق والشئون العائلية بصفة عامة، والمنظمات التي تختص بالعقائد الدينية، وأخلاقيات المجتمع، وقضية الطبقات الفقيرة والمعدمة، وأمور الأقليات التي تعيش في المجتمع، وشئون التعمير والتصنيع والبيئة، ومشاكل المجتمعات الريفية والمدن الكبرى، وجميع الأمور المختصة بالمجتمع. وجهة نظر أخرى تذهب إلى أن علم الاجتماع يخدم قضية التطور وارتقاء الجنس البشرى، وإعادة تشكيل المجتمع، والتغيير في الثقافة، أى - بصفة عامة - دراسة جميع الظواهر الجديدة والمشاكل الاجتماعية المصاحبة للتطور الطبيعي. أيضاً يمكن القول بأن علم الاجتماع هو علم تحليلي للنظم الاجتماعية، موضوعه الرئيسى هو تحليل الظواهر الاجتماعية من المنظور العام والشامل.

تتحقق معظم العلاقات الإنسانية من خلال رموز معينة بدأت بالإشارة، وتطورت باللغة فى أشكالها العامة والمختزلة، وانتهت - حتى الآن - بالبريد الإلكتروني والإنترنت. وبناءً على ذلك اهتم علماء علم الاجتماع بالرموز ومنظوماتها ومعانيها، وعمليات الاتصال الإنسانى. إن الاهتمام الرئيسى لعلم الاجتماع ينسب فى أفعال Action البشرى، لذا فإن دراسات هذا العلم تختص بوصف وتحليل العمليات الاجتماعية بتجرد كامل من التجارب الشخصية للباحث، وموضوعية تامة، ولا تتأثر بما هو ظاهر لصاحب الفعل، وعليه يجب أن يكون منظور الباحث شاملاً ومحايداً. مثل العلوم الأخرى يحوى علم الاجتماع كل من العمليات النظرية Theoretical Operations، والأبحاث التجريبية Empirical Investigation، مع وضع الفروض Hypotheses، والتطوير الفكرى والمنظورى للبحث، وأخيراً تكوين منظومة System خاصة بالعمل وخطة البحث. وحيث إن حياة المجتمع البشرى تشمل مواضيع كثيرة ومتنوعة، تتغير وتتطور على الدوام، لذا فإن الأبحاث والدراسات يجب أيضاً أن تشمل مجالات علمية مختلفة ومعاصرة لزمن الدراسة، ومتوافقة لثقافة المجتمع الذى تجرى فيه الدراسة.

يذهب بعض المختصين بعلم الاجتماع إلى أنه ينقسم إلى قسمين رئيسيين وهما: علم الاجتماع الاستاتيكي، وعلم الاجتماع الديناميكي. يهتم القسم الأول بدراسة شروط وجود المجتمع، بينما يهتم الثاني بدراسة حركته المستمرة ومراحل تطوره. إذا كان النظام Order هو الحقيقة الرئيسية في علم الاجتماع الاستاتيكي، فإن التقدم Development هو أساس علم الاجتماع الديناميكي. فإذا كان الأول يختص بنظرية النظام الذي يشير إلى الانسجام والتوازن بين ظروف وجود الإنسان في المجتمع، فإن الثاني يختص بالنمو الأساسي للمجتمع وتطوره. يرتبط القسمين - كنظام وتقدم - ارتباطاً وثيقاً، فلا يمكن إقامة نظام اجتماعي حقيقي إذا لم يكن مناسباً للتطوير، ولا يمكن أن يكون التطوير والتقدم مستمرا إذا لم يسانده نظام كفاء وفعال.

يبني النظام الاجتماعي نفسه في رأى عالم الاجتماع الفرنسى أوجيست كونت - وفقاً لقوانين الطبيعة، فهى التى تشكل النظام الأساسى، الذى قد يحتاج إلى تصحيح وتغيير عن طريق التدخل الإرادى للإنسان. إن الحقيقة الأساسية فى النظام الاجتماعى تتمثل فى الاتساق العام، وهو الارتباط الضرورى بين عناصر المجتمع. يعد الاتساق العام الأساس الحقيقى للتضامن، كما يعد كذلك أساس تقسيم العمل الاجتماعى. كتب تيما شيف فى كتابه "نظرية علم الاجتماع" عن مذهب أوجيست كونت فى البناء الاجتماعى: (ميز كونت بين ثلاثة مستويات موجودة فى المجتمع: الفرد، والأسرة، والاتحادات الاجتماعية... وقد استبعد الفرد من الدراسة السوسولوجية، حيث ينبغى أن يتكون النسق من عناصر متجانسة فقط، ولذلك فإن الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية لا الفرد. لكنه واجه المشكلة السوسولوجية الأزلية التى تدور حول العلاقة بين المجتمع والفرد. وقد لاحظ تقارباً منتظماً ومستمرًا فى أوجه النشاط التى يؤديها عديد من الأفراد فى المجتمع، ومع أن كل فرد يحيا حياته الخاصة فإن لديه أيضاً ميلاً تلقائياً للمشاركة فى التقدم المشترك بين الجميع دون استشارة الآخرين، معتقداً أنه يطاوع دفعاته

الخاصة... وقد انتهى كونت إلى عدد من الأحكام المهمة حول الوحدة الاجتماعية الرئيسية - الأسرة - فقد أشار إلى أن الأسرة تتمتع بدرجة خاصة من الوحدة وبطابع أخلاقي يميزها عن الوحدات الاجتماعية الأخرى، كما لاحظ عدم وجود درجة كبيرة من الفكر والتصور في حياة الأسرة حيث تشبع الحاجات إشباعاً سريعاً على أساس من التعاطف). وفيما يتعلق بالدولة، ذهب كونت إلى أن النظام السياسي نظام مصطنع Artificial إلى حد ما، ولكنه من ناحية أخرى هو نظام معدل للنظام الطبيعي الذي تميل إليه كل المجتمعات الإنسانية. والنظام السياسي طبيعي لأن أي مجتمع لا يمكن له البقاء دون حكومة تحكمه وتوفر له الأمن والأمان. لقد أصبحت فكرة الحكومة مقبولة نظراً لوجود رغبة من الشعب في الحكم والقيادة، فكثير من الأفراد يرغبون في التخفيف من عناء اتخاذ القرارات المصيرية بالنسبة لهم.

عرض كونت نظريته السوسولوجية الخاصة بعوامل التقدم في أن التقدم ظاهرة في جميع جوانب المجتمع. إن الجانب العقلي من التقدم جانب أساسي وظاهر، فالتاريخ يحكمه نمو الأفكار ويوجهه. والإنسان يبدو غالباً مشغولاً بإشباع حاجات مادية، ولذلك فإن التقدم يكون ظاهراً وواضحاً في مجال السيطرة على قوى الطبيعة، ولكن يؤدي النمو العقلي دائماً إلى النمو المادى. افترض كونت أن العوامل الرئيسية للتقدم العقلي تكمن في السأم، والملل من الرتابة. إن الإنسان يبذل أقصى جهده من أجل تأمين وجوده واستمرار بقائه، ثم من أجل التجديد والتغيير. ونظراً لوجود تفاوت وتباين طبيعي بين قدرات الأفراد، لذا يجب على المجتمع أن يأخذ في اعتباره الفروق الملموسة بينهم من أجل أن يتفاعل الجميع مع النظام.

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهر اتجاه جديد في علم الاجتماع وهو ما يسمى بعلم الاجتماع التحليلي. ذهب الألماني تونيز إلى أن كافة العلاقات الاجتماعية هي نتاج للإرادة الإنسانية التي تتخذ نمطين متميزين، الأول هو الإرادة الرئيسية وهي تمثل اتجاهها أساسياً وغريزياً وعضوياً

يكمن وراء النشاط الإنساني كدافع له، والنمط الثاني هو الإرادة التحكيمية وهى الشكل المتعمد والقصدى للإرادة والذي يحدد النشاط الإنساني بالنظر إلى المستقبل. تدخل الإرادات الإنسانية فى أشكال عديدة من العلاقات، فإما أن تؤكد استمرار النظام الاجتماعى بالمحافظة عليه، أو تعمل على هدمه وتحطيمه. ذهب الألماني جورج زيميل إلى أن العلاقات المتبادلة بين الناس قد تنشأ نتيجة لدوافع نوعية، قد تكون غريزية أو اجتماعية، أو غايات أخرى مثل الدفاع أو الرياضة. إن علم الاجتماع يدرس ضرورياً من العلاقات المتبادلة غير المحدودة والتي تطلب دراية وافية بتحليل التفاعل النفسى، تتركز النظرية السوسولوجية عند الفرنسى جبريل تارد حول عملية المحاكاة. تميل كافة ظواهر الحياة نحو المحاكاة، أى تكرار أفعال مشابهة. إن كل الظواهر الاجتماعية ترجع بصفة نهائية إلى العلاقة بين شخصين، يمارس أحدهما تأثيراً عقلياً على الآخر، ويأخذ المجتمع فى الظهور حينما يتجه الفرد نحو جعل سلوكه على نمط سلوك الآخرين، أى نمط سلوكى متكرر. حاول تارد أن يكشف أهمية المحاكاة عن طريق تحديد معناها فى أربعة ميادين. فالمحاكاة بالمعنى الفلسفى تعتبر نموذجاً لمبدأ التكرار الكونى، ومن الناحية العصبية هى وظيفة للذاكرة، أما بالمعنى السيكولوجى فمن الممكن أن ترد إلى الإيحاء، أما من زاوية علم الاجتماع فإن الأفراد يحاكون نموذجاً معيناً بالذات لأنهم يعتقدون أنه أكثر نفعاً، أو أكثر توافقاً مع النماذج السائدة من قبل، وامتشياً مع ثقافتهم وميولهم. إن المحاكاة بصفة عامة تنتقل من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا، ومنها يأتى مصطلح "محاكاة النماذج الجديدة" أو مصطلح "انتشار الموضة".

كان علم الاجتماع عند الفرنسى إميل دوركايم - نهاية القرن التاسع عشر/ بداية القرن العشرين - هو دراسة الظواهر الاجتماعية. يمكن الكشف عن الظواهر الاجتماعية بطريقتين: الأولى من خلال القوة القاهرة التى تمارس

على الأفراد. والتي تتجلى في الجزاءات المصاحبة لأنماط السلوك. أما الطريقة الثانية فتتمثل في انتشارها وعموميتها في الجماعة. ذهب دوركايم أيضاً إلى أن المحاكاة ليست ظاهرة اجتماعية حقيقية، ذلك أنها عملية فردية تكمن في الفرد ذاته برغم ما قد يترتب عليها من نتائج اجتماعية. كان كتاب "قواعد المنهج في علم الاجتماع" من الأعمال الرئيسية لدور كايم، والذي قدم فيه تصوراً جديداً للضمير الجمعي، الذي ينتج من تجمع عقول الأفراد ذاتهم. هذا النتاج الجمعي ليس هو مجموع الأجزاء، ذلك أن الجماعة تمارس أنماطاً من التفكير والشعور والسلوك مختلفة تماماً عن الأفراد الذين يكونونها. لذا من الضروري أن يبدأ تحليل سلوك الجماعة بدراسة ظواهر جمعية بدلا من دراسة الأفراد.

أصبح مذهب التطور في مطلع القرن العشرين عقيدة تحظى بالقبول العام، فقد أكد علماء الاجتماع على أن تطور الأسرة قد بدأ بمرحلة الجنسية الإباحية أي الشيوعية الجنسية، ثم مر بمرحلة الأسرة القائمة على سيطرة الأم ثم الأسرة القائمة على سيادة الأب، واستمر التطور أخيراً عند الأسرة ككيان ناتج من زواج وأطفال ومشاركة من جميع الأطراف. مع ظهور اتجاه جديد في علم الاجتماع أطلق عليه اسم النزعة الوضعية المحدثة Neo Positivism توارى المذهب التطوري. كان هدف النظرية الوضعية الفلسفية/ الاجتماعية هو تحويل جميع فروع العلم إلى فلسفة العلوم اليقينية. تقدمت النزعة السلوكية في علم الاجتماع في النصف الأول من القرن العشرين بواسطة كارل بيرسون، وتطورت بعد أن منحها عالم النفس الأمريكي جون واطسن صيغة أساسية ومحددة، طور واطسون أفكار عالم النفس الروسي الشهير إيفان بافلوف الذي كان أول من اكتشف الأفعال الشرطية المنعكسة. أكد واطسون على أن الشعور Consciousness غير معروف موضوعياً، وبالتالي فإن الاستبطان لا يمكن أن يكون مصدراً للمعرفة العلمية. وعليه فإن علم النفس، وبالتالي علم الاجتماع يدرسان فقط السلوك القابل للملاحظة، وإن

كافة ضروب السلوك الإنساني يمكن إرجاعها إلى مجموعات الأفعال الشرطية المنعكسة، بحيث يمكن أن نميز داخل هذه الأفعال بين مواقف الإثارة (وهي ظروف معينة يحدث خلالها السلوك)، وبين الاستجابات أى محتوى السلوك المثار. من هذا المنظور يمكن تفسير كافة مظاهر السلوك الإنساني وصوره، بعد القيام بتحليل كافة المثيرات والاستجابات.

ظهر عالم الاجتماع الأمريكى تشارلز كولى فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين باتجاهه نحو المذهب العضوى، والذى يقوم على أن المجتمع كائن عضوى. ذهب كولى إلى أن المجتمع شىء أكبر من المجموع الكلى للأفراد، لأن وحدة المجتمع ترتبط بوحدة العقل الاجتماعى، الذى يتكون نتيجة لاتفاق الأفراد فحسب، بل يتحدد فى المقام الأول عن طريق التنظيم الذى يشكله العقل البشرى. أكد كولى على أن الشخصية الإنسانية تنشأ وتنمو من خلال التفاعل مع المجتمع. يعتبر وليم توماس من رواد علم الاجتماع النفسى فى النصف الأول من القرن العشرين. أدى اهتمام توماس بالمظهر الذاتى للسلوك الاجتماعى إلى إدخال مجموعتين جديدتين من المفاهيم فى علم الاجتماع. أطلق توماس على المجموعة الأولى، الرغبات الأربع وهى: الرغبة فى الخبرة الجديدة، والأمن، والاعتراف بالذات، والرغبة فى السيادة التى استبدلها بعد ذلك بالرغبة فى الاستجابة. أما المجموعة الثانية فى المفاهيم فهى تشير إلى أنماط الشخصية الثلاثة وهى: الشخصية المحافظة، والشخصية البوهيمية، والشخصية الإبداعية. أما الشخصية المحافظة فتتميز بالاستقرار الذى قد لا يسمح بتقبل اتجاهات جديدة، تنطوى الشخصية البوهيمية على اتجاهات غير مستقرة وغير مترابطة بحيث تجعل الفرد خاضعاً لمؤثرات متنوعة. وأخيراً تمتاز الشخصية الإبداعية بالاستقرار والنظام وقدرتها على التطوير.

كان من أهم مساهمات عالم الاجتماع الإيطالى فلفيدو باريتو فى القرنين التاسع عشر/العشرين، فى النظرية السوسولوجية تصوره للمجتمع

باعتباره منظومة System تتألف من أجزاء متساندة، وتحقق توازياً. إن التغيير فى جزء معين من المنظومة الاجتماعية يؤثر على بقية الأجزاء والكل معا. أما العناصر المادية التى تتألف منها المنظومة فهى الأفراد الذين يخضعون لتأثير قوى اجتماعية. يتحقق النسق الاجتماعى فى المنظومة بالبيئة، ومجموعة من العوامل تشمل المجتمعات الأخرى، الثقافة، مجموعات الضغط والتأثير... إلخ. يتميز توازن المجتمع بأنه توازن ديناميكى أى قابل للتغيير، ولكن إذا خضعت المنظومة الاجتماعية إلى ضغوط/تأثير قوى من الخارج فإنه سيحدث فى المجتمع تغيير ما، ولكن القوى الداخلية للمنظومة ستعمل على استعادة التوازن، وإرجاع المجتمع إلى وضعه المستقر. تتألف القوى الداخلية من عاطفة الثورة على أى شىء يعوق التوازن الداخلى. كان باريتو يرى أن السلوك/الفعل المنطقى هو الذى يحقق غاية موضوعية، وغير ذلك من الأفعال أو السلوك لا يعتبر منطقياً. يذهب باريتو إلى أن بعض العواطف قد تدفع الأفراد إلى تبرير أفعالهم عن طريق صياغة غير منطقية، يظن أصحابها أنها منطقية.

يعد الألمانى ماكس فيبر الذى برز فى الربع الأول من القرن العشرين من أعظم علماء الاجتماع فى هذا القرن. كان فيبر يأمل لعلم الاجتماع أن يحتفظ بميزان العلوم الروحانية Spiritual فضلاً عن ميزان العلوم الطبيعية. ذهب فيبر إلى أن دراسة الفعل الاجتماعى تتطلب وجود أداة منهجية أطلق عليها (النموذج المثالى أو الخاص Ideal / Pure Type). والنموذج المثالى هو بناء عقلى Mental Construct يتشكل من خلال ظهور سمات أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها فى الواقع. وهذا النموذج ليس فرضاً Hypothesis ولكن أداة ووسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة، ونقارن به المواقف الواقعية فى الحياة. تعتبر العلاقات الاجتماعية، والجماعة المنظمة Organized Group من النماذج المثالية التى قدمها فيبر، فالعلاقات الاجتماعية تمثل مفهوماً يرتبط بالفعل ارتباطاً منطقياً، وهى السلوك الذى

يصدر عن مجموعة من الفاعلين إلى المدى الذى يكون كل فعل آخذاً فى اعتباره المعانى التى تنطوى عليها أفعال الآخرين. أما الجماعة المنظمة فهى تمثل علاقة اجتماعية من خلالها يقوم أفراد معينون - بشكل منظم - بمهمة تدعيم النظام فى الجماعة. وحينما يخضع أعضاء الجماعة المنظمة - بحكم عضويتهم - إلى ممارسة شرعية تركز على الانضباط والالتزام بفكر الجماعة، يطلق عليها مصطلح الجماعة السياسية Political Group. تصبح الجماعة السياسية دولة State إذا ما تمكن جهازها الإدارى من احتكار الاستخدام الشرعى للعقاب فى تدعيم النظام.

حقق علم الاجتماع تقدماً سريعاً منذ بداية الربع الثانى من القرن العشرين، وبرز علم الاجتماع التحليلى Systematic Sociology بعد أن ظهرت بداياته فى أواخر القرن التاسع عشر. أيضاً تم الاستعانة بالعلوم الرياضية المتقدمة، وبعلم الإحصاء فى الدراسات الاجتماعية، وتحليل معاملات الارتباط بين الظواهر السلوكية المختلفة. من خلال هذا التقدم تشكلت النظرية الوضعية المحدثة المعتدلة التى أدخلت باقى فروع العلم فى علم الاجتماع، حتى إن بعض علماء الاجتماع استعان بالمنهج التجريبي العملى. والفكرة الأساسية التى يركز عليها هذا المنهج تدور حول استخدام التجربة العملية، وتثبيت كل الظروف باستثناء ظرف واحد، يحاول الباحث الاجتماعى أن يدرس تأثيره على باقى الظروف الثابتة.

هيمن فكر تالكوت بارسونز على النظرية الاجتماعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى ستينيات القرن العشرين. تطورت نظرية بارسونز فى "الوظيفة البنائية" كرد على الشيوعية الماركسية التى تدين الرأسمالية. يرى بارسونز الحياة الاجتماعية من خلال أفكار البشر، خاصة من خلال معاييرهم وقيمهم، فالمعايير هى تلك القواعد المقبولة اجتماعياً والتى يستخدمها البشر فى تقرير أفعالهم، أما القيم فهى ما يعتقد البشر عما يجب أن تكون عليه الحياة، والتى لها تأثير فى تحديد أفعالهم. كانت أهم العمليات الاجتماعية

عند بارسونز هي عملية توصيل المعانى، أى توصيل الرموز والمعلومات وإدراك معانيها. كان بارسونز يرى أن جميع النظريات الاجتماعية تتجه نحو "النظرية الطوعية للفعل"، حيث يقوم البشر - شعورياً أو لا شعورياً - بالمفاضلة بين أهداف مختلفة والوسائل التى تؤدى الى تحقيق هذه الأهداف، فجميع سلوك البشر يتم من خلال عملية المفاضلة والاختيار التى تشكل فى بيئة مكونة من عدد من العوامل المادية والاجتماعية التى تحدد الاختيارات المتاحة. تحتوى البيئة أيضاً على المعايير والقيم التى تحظى بالقبول العام، وعلى الأفكار التى تؤثر فى اختيار الفرد للأهداف. إن أكثر المعايير العمومية والرسمية هى النظام القانونى للمجتمع. تتكون وحدة الفعل إذاً من الفاعل، والوسائل والغايات، والبيئة التى تضم أموراً اجتماعية ومادية، ومعايير وقيماً، ثم تتحول وحدة الفعل بعد ذلك إلى نسق اجتماعى عام. يفترض بارسونز أن هدف كل فاعل هو الحصول على أقصى درجة من الإشباع، وإذا ما دخل الفاعل فى تفاعل مع آخرين، وحصل نتيجة لهذا التفاعل على الإشباع، فذلك يؤدى إلى تكرار التفاعل، ثم يصل الأمر بعد ذلك إلى أن الفاعلين يتوقعون استجابات معينة من بعضهم البعض، وبذلك تتشكل بينهم قواعد ومعايير اجتماعية مع قيم متفق عليها من المجتمع.

ظهرت فى ستينيات القرن الماضى عدة نظريات تتناول عملية التفاعل الاجتماعى، وبرز فى هذه الفترة علم الاجتماع الظاهراتى Phenomenological Sociology والذى يبحث فى وصف الظواهر الاجتماعية وتصنيفها، وتأويلها وشرحها وتقييمها. أيضاً ظهر علم الاجتماع الوجودى، وعلم اجتماع الحياة اليومية التى تهتم بالمشاكل اليومية للإنسان والمجتمع. إذا كان إدموند هوسول هو مؤسس الفلسفة الظاهراتية فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إلا أنها لم تتبلور كنظرية اجتماعية إلا فى بدايات النصف الثانى من القرن العشرين. أيضاً ظهرت خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضى "النظرية البنيوية"، والتى تفترض أن العالم الذى

نراه من حولنا هو نتاج لأفكارنا. لما كان الذهن هو جزء من هذا العالم، فإن النظرية البنيوية تركز على الترتيب المنطقي أو البنية الكامنة فى المعانى العامة، والتي هى جزء من بنى العالم، يهاجم البنيويون بدلا من ذلك تصوراً مفاده أن البشر هم صنائع لأفكارهم، وأن أفعالهم لا تتحدد بواسطة اختياراتهم وقراراتهم، بل هى نتيجة للبنية الكامنة فى أفكارهم، أى فى منطق تلك الأفكار. معنى ذلك إذا كان الفرد يعتنق عقيدة معينة، فإنه لا يتكلم ولا يعبر- فى آرائه وأفكاره عن هذه العقيدة - بل إن العقيدة تعبر عن نفسها وتتكلم من خلال الفرد، بمعنى آخر، أن البشر فى الحقيقة لا يتحدثون من ذاتهم الداخلية، بل هم يتحدثون بواسطة البنية الكامنة فى اللغة، وأنهم لا يقرءون كتباً، بل يقرءون بواسطة الكتب، وأنهم لا يخلقون المجتمعات بل المجتمعات هى التى تخلقهم.

وأخيراً ظهر علم الاجتماع ما بعد الحداثة Post - Modernism Sociology، وذلك نتيجة للتغيير فى تركيب الطبقات الاجتماعية، أيضاً ظهرت فى ثمانيات القرن العشرين نظرية فعل التواصل The Theory of Communicative Actions بواسطة هابر ماس، الذى دعى إلى ضرورة التحرر مما أسماه (بفلسفة الوعى) التى ترى العلاقة بين اللغة والفعل كالعلاقة بين الذات والموضوع، أى التحرر من منظومة الفكر التجريبي. أيضاً رأى هابر ماس أن الفعل يتخذ صورتين، وهما الفعل الاستراتيجى وفعل التواصل. الأول يتضمن الفعل الغائى العقلانى، فى حين أن فعل التواصل هو ذلك الفعل الذى يرمى للوصول إلى الفهم. ركز هابر ماس - خاصة مع أنصار ما بعد الحداثة - على أن العقلانية تستلزم نسقا اجتماعيا ديمقراطيا يشمل الجميع، وهدفه ليس الهيمنة بل الوصول إلى التفاهم بين أفراد المجتمع. كان هابر ماس يرى أيضاً أنه يوجد نظام أخلاقى كامن فى البشر، بمعنى (الأخلاق الكلية). لم ترق فكرة الأخلاق الكلية لعلماء الاجتماع، فقد تساءلوا عن كيفية وجود نظام أخلاقى ينطبق على جميع البشر بشتى مشاربهم

وأنماط حياتهم. كان هابر ماس يرى في الرأسمالية مرحلة من مراحل التطور، قد تنحرف فتؤدى إلى كارثة ولكنها بصفة عامة هي ليست بالشر المستطير.

إذا كان السلوك Behavior بصفة عامة هو الموضوع الرئيسى فى علم النفس، والذي يشمل نشاط الإنسان فى تفاعله مع بيئته وعناصرها، فإن السلوك الاجتماعى Social Behavior هو السلوك الذى يقوم به الفرد متأثراً بعلاقاته أو تواجده مع آخرين، أو مؤثراً فى سلوك الآخرين أو فى علاقاتهم بعضهم مع البعض. من هذا السلوك ينبع السلوك الجماعى Group Behavior، وهو الذى يعبر عن الصيغة الاجتماعية التى تطبع سلوك الأفراد حين ينتمون إلى جماعة واحدة، بحيث يتغير السلوك الفردى لكى يلائم سلوك الجماعة كضرورة لاستمرار تمتعه بالانتماء الاجتماعى، والاستفادة من وضعه كعضو عامل وفعال فى المجتمع. يعتبر السلوك الجمعى ظاهرة اجتماعية تعكس نواتج عملية التفاعل الاجتماعى بين الأفراد، وتشكل تفكيرهم، وتحدد رؤياهم الخاصة، وتقارب بين وجهات نظرهم.

العقد الاجتماعى:

انتشرت نظرية العقد الاجتماعى، أى فكرة وجوب وجود اتفاق أو عقد بين فرد يحكم وآخرين خاضعين له فى أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة على أيدى مارسيلو دى بادورا، وجيوم دوكان، ونيقولا ديكوزا، وإيناس سلفيوس، وهوكر وفرانسيسكو، وخوان ماريانا وغيرهم. فى القرن السابع عشر ومع ظهور عصر العقل والحضارة الحديثة وجدت فكرة العقد الاجتماعى فى كتابات الفلاسفة الاجتماعيين، مثل: هوبز وسبينوزا ولوك. ذهب هوبز إلى أن الحاكم وفق عقد لا رجوع فيه تنازل الأفراد للملك عن كل حق لهم، وكان هذا تبريراً كافياً لطغيان الحاكم. كان رأى سبينوزا مشابه لرأى هوبز بدون الحكم المطلق للحاكم أو الملك، فالأفراد لا يفقدون كل حقوقهم كما نادى هوبز، بل لهم أن يتمتعوا بحريتهم فى التفكير وفى التعبير عن آرائهم، وللأفراد أن يثوروا على الطغيان لضمان حريتهم.

رفض الفيلسوف الإنجليزي جون لوك آراء هوبز، فكان يرى أن الإنسان وجد حراً بطبيعته، ولكن له سلوك عقلاني خفف وكبح حريته المطلقة. إن الحالة الطبيعية للبشر عند لوك لم تخل من المتاعب والأخطار بسبب فساد بعض الأفراد، لذلك كان لا بد من وجود ثلاثة أشياء مهمة: قانون مستقر واضح، وقاض عادل يحكم بين الأفراد، وأخيراً قوة سيادية أو قوة عليا تنفذ القانون، وعليه وجدت الحياة المدنية الحضارية وفق عقد أبرم بين الحاكم والأفراد، في هذا العقد لا يكون الحاكم إلا مجرد حكم بين الأفراد، فهو يتمتع بحقوق أعلى وأسمى من حقوق الأفراد المحكومين الذين يستطيعون باستمرار استخدام حقوقهم الطبيعية ضده عن طريق الثورة على الحاكم الطاغية، لأنه في هذه الحالة يكون قد أدخل بشروط العقد وجعل المحكومين في حل من الارتباط بهذا العقد. تأثر الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو بآراء لوك وكتب في القرن الثامن عشر كتاب (العقد الاجتماعي)، الذي يحتوي على أربعة أجزاء هي: في الميثاق الاجتماعي، في السلطان، في الحكومة، وأخيراً في كيفية تسيير الأمور في المدينة الفاضلة.

آثار فلاسفة العصر الحديث، بدءاً من القرن الثامن عشر عن الإرادة العامة، التي لها وحدها الحق في قيادة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي أنشئ من أجلها النظام السياسي لما فيه صالح وفائدة للمجموع، أو على الأقل للأغلبية. إن الإرادة العامة يجب أن تكون مصدرًا للقانون والحاكم الذي يحكم وينظم. تتشكل الإرادة العامة عندما يضحى الفرد بمصلحته الفردية في سبيل مصالح أسمى تعود على الجميع بالخير وهو الصالح العام. إنها روح المجموعة التي يجب أن تعي الفائدة الفردية والتي تنظم من خلال إرادة عامة متفق عليها تمثل الأغلبية، وأن الإيرادات الفردية قد تتعارض وغالباً ما تتعارض، وتنتهي إلى الخسارة لمجموع الأفراد الذين يتشكل منهم المجتمع. إن المصلحة العامة لا تأتي من فراغ، بل من تفاعل الإيرادات الفردية التي تصنع الأهداف العامة، والقوانين والتشريعات، والمنظومات الحياتية التي تنظم

العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض وبين الأفراد والدولة، وسياسات متفق عليها مسبقاً. عندما يتم وضع الإرادة العامة يجب أن يتجرد أفراد الصنفية الفكرية - وهى المفروض لها أن تحدد الإرادة العامة ومنظومات وسياسات المجموعة - تتجرد من المصلحة الفردية، أى ينسى أو يتناسى الفرد كونه ووضع الاجتماعى والاقتصادى وما يملك وما يصبو إليه حتى لا يؤثر وضع الفرد فى قرارات لها طابع شخصى قد لا يخدم الجماعة أو يخدمها بدرجة أقل.

فى عام ١٧٦٢ نشر الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو كتاب "فى العقد الاجتماعى، أو مبادئ القانون السياسى" مستهلاً الفصل الأول فيه بالجملة التالية: (ولد الإنسان حراً وهو فى كل مكان مكبل بالأغلال). ذهب روسو إلى أن فى بداية البشرية كانت توجد حالة طبيعية بدائية لم تكن فيها قوانين، ثم جاءت فكرة الدولة لتدمر هذه الحرية، اقترح روسو إيجاد شكل من المجتمع يدافع عن شخص كل عضو فيه وعن متاعه ويحميها بكل ما أوتى ذلك المجتمع من قوة المجموعة، مجتمع يظل الإنسان فيه - رغم اتحاده مع الجميع - يطيع نفسه فقط، ويبقى حراً كما كان من قبل. كان حل هذا التناقض فى فكر روسو فى "العقد الاجتماعى"، الذى لا يعتبر تعهداً من المحكومين بإطاعة الحاكم، بل اتفاق الأفراد على أن يخضعوا رأيهم وحقوقهم، وسلطانهم لحاجات ورأى مجتمعهم ككل. وكل فرد يدخل ضمناً فى مثل هذا العقد بقبوله حماية القوانين العامة، والسلطة العليا فى أى دولة لا تستقر فى أى حاكم - فرداً كان أو جماعة - بل فى الإرادة العامة للمجتمع، وتلك السيادة لا يمكن التخلي عنها أبداً وإن جاز تفويضها جزئياً إلى حين. إن الإرادة العامة أو روح الجماعة يجب أن تكون الصوت المعبر لا عن المواطنين الأحياء فحسب، بل الذين لم يولدوا بعد، الذين سيولدون فى ظل قوانين وقيم وأعراف قائمة تمس معيشتهم وحريتهم.

وصف روسو بعض الشعوب التى رسخت فيها عادات وتقاليد جمدت

مع الزمن بأنها شعوب شائخة أى كبرت وهرمت، وأنها أقل استعداداً لقبول تشريعات جديدة، لذا فكل شعب له ظروفه العقائدية والتاريخية والثقافية التى تحتم على المشرع ألا يتجاهلها عند سن القوانين. . وفى كل الأحوال ما المشرع إلا مقترح للقوانين التى يجب أن تخضع فى النهاية إلى موافقة الإرادة العامة أو رفضها، والتى تمثل إرادة الشعب بالإجماع. أكد روسو على المساواة، حيث إن المساواة ضرورية ولازمة للوصول إلى الحرية، وليس معنى المساواة أن يتساوى جميع الأفراد فى مكانتهم الاجتماعية وثرواتهم، ولكنها تعنى المساواة فى الحقوق والالتزامات، والثروة فى رأيه يجب أن تكون موزعة بحيث لا يستطيع الغنى أن يشتري الفقير، أو أن يلجأ الفقير إلى بيع نفسه للغنى (البيع بمعنى الخضوع، أو التزلف والتملق والرياء). قسم روسو القوانين إلى ثلاثة، أولهم القوانين السياسية التى تحدد علاقات الدولة من حيث هى هيئة ذات سيادة وسلطان بالشعب، وهو ما يسمى بالقوانين الدستورية أو القانون العام. ثانياً القوانين التى تحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض أو علاقة كل منهم بالدولة، وهى القوانين المدنية. وأخيراً قوانين تحدد علاقة الفرد بالقانون بحيث يعاقب الخارج على القانون عقاباً محدوداً وموضوعاً وتلك هى القوانين الجنائية. نوه روسو إلى القوانين غير المكتوبة، الراسخة فى مكنون الأفراد، وهى العادات والتقاليد المستقرة.

ذهب روسو إلى أن الحكومة هى مجرد هيئة مفوضة من الشعب للقيام بنوع خاص من الأعمال وهى أعمال التنفيذ، ويجب أن يظل الشعب محتفظاً بحقه فى التشريع، فتشكيل الحكومة أو تفويضها يتم وفق قانون يصدر عن الإرادة العامة للشعب، وأعضاؤها ليسوا سادة الشعب، بل هم مجرد موظفين يعملون فى خدمة الشعب، وأن أى حكومة تكون مؤقتة يستطيع الشعب أن يغيرها، سواء بتغير أعضائها أو بتغير شكلها فى أى وقت يراه مناسباً. إذاً فالحكومة هى هيئة وسيطة بين الشعب والحاكم لها أن تتولى تنفيذ القوانين وصيانة الحريات المدنية، والحاكم هو الذى اختاره الشعب وفقاً لعقد حكم،

فيه يفوض الشعب الحاكم بالحكم، أو بمعنى آخر إدارة نظام الدولة ككل، والحكم الديمقراطي السليم يستند على الإرادة العامة بما فيه الصالح العام.

شرح روسو أيضاً في الميثاق الاجتماعي، العلاقة التي يجب أن توجد بين الأفراد بعضهم البعض: (لا بد من إيجاد نوع ما من الاتحاد من شأنه استخدام قوة المجتمع كلها في حماية كل فرد من أعضائه، وممتلكاته، وذلك بطريقة تجعل كل فرد، إذ يتحد مع قرنائه، إنما يطيع إرادة نفسه ويظل حراً كما كان من قبل). إن الميثاق الاجتماعي هو وثيقة اجتماع تقوى الفرد وتحميه دون الحد من حريته الشخصية، وإرادته الفردية. ومن المنطقي أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال تحقيق معادلة الانتساب الكامل للمجموع. والحرية الفردية الكاملة، ولكن يمكن الوصول إلى التوافق الذي يحمي ويقوى الفرد والمجموع. إن المجتمع يستطيع حل هذه المعادلة التي ليس لها حل رياضى محدد بقليل من التنازل والمرونة، للمجتمع ككل، أو الشعب كإرادة عامة وأهداف مشتركة، مثل: تحقيق العدالة، والمساواة، والحرية، والديمقراطية، والرفاهية،... إلخ، للشعب عن طريق الجمعيات الأخرى أو الأفراد الذين ليس لهم جمعية أو كيان لا ينتمون إليه، قد يتنازل الفرد عن جزء من حريته وسلطاته، ولكن القدر الذي يتنازل عنه الفرد يجب ألا يزيد عن ما يتطلبه خير المجتمع ورفاهيته واستقراره، وتطوره المستمر إلى الأفضل. أيضاً يجب أن يشعر الفرد بالمساواة في تطبيق القوانين دون وجود لطبقة الصفوة والحدوة والسلطان.

في عام ١٩٧١ تناول جون رولز في كتابه "نظرية في العدل" مبادئ العدل باعتبارها أساس النظام الاجتماعي، طارحاً نظريته التي هي إحياء لنظرية العقد الاجتماعي. يرى رولز أن أول المجالات التي ينصرف إليها العدل هو توزيع الطيبات بمعنى كل ما يمكن أن تصبو إليه نفس الإنسان من المال والجاه والحرية والفرص واحترام الذات، وأن توزيع مثل هذه الطيبات في مجتمع عادل يعتمد على مبادئ العدل المعمول بها ضمن نسق متكامل من

الحقوق والقوانين والإجراءات والأوضاع التي يتألف منها المجتمع باعتباره كياناً سياسياً فاعلاً، وعلى هذا فإن كان المجتمع قائماً على مبادئ المنفعة العامة فسوف يستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأوسع قاعدة ممكنة من المواطنين من منظور الخير الأقصى للمجتمع. أما إذا كانت معايير المجتمع قائمة على مذهب الكمال فسوف يستهدف تنمية ورعاية المتفوقين من أبنائه، وسوف يتغاضى عن استغلال أغلبية أبنائه، بل قد يعمل على تكريس الاستغلال من أجل مصلحة التمييزين والمتفوقين. كان رولز يرمى إلى بناء نظرية تتفق نتائجها مع المفاهيم العامة للعدل من منظور المنفعة العامة، وأن يترتب عليه في الوقت ذاته نتائج عملية تصلح أن تكون إطاراً للحياة الاجتماعية، وموجهاً للسياسات الاقتصادية. ذلك المنظور يختلف في بعض جوانبه عن الديمقراطية الليبرالية، كما يختلف كذلك عن الرأسمالية التقليدية المحافظة على حرية العمل وحرية المشروعات. كان رولز يرى أن لكل إنسان أهدافاً يتوقف تحقيقها على ما أطلق عليه رولز "الخيرات الأولية" Primary Goods، وأن إشباع الحاجات الإنسانية يعتمد على تفاعل الإنسان في النشاط الاجتماعي مع الآخرين. أما فيما يتعلق بالحرية فقد كان رولز يرى أن لكل شخص الحق المتكافئ في النسق الشامل من الحريات الأساسية المتكافئة وعلى نحو يتسق مع نسق مماثل من الحرية للجميع.

النظام الطبقي

فطن الإنسان - حتى قبل ظهور الحضارات - إلى نواحي الاختلاف بين البشر وخاصة فيما يتعلق بالكفاءة الجسدية، والذكاء، ومقدار الامتلاك (غنى - فقير) أما في العصر الحالي فقد ظهرت نواحي أخرى في الاختلاف، مثل: المهنة والثقافة ومستوى المعيشة وخلافه. قسم أفلاطون سكان مدينته الفاضلة إلى طبقات، الطبقة العاملة وطبقة الموظفين والجنود والطبقة الحاكمة، كما قسم أرسطو الشعب في كتابه "السياسة" إلى ثلاث طبقات: الغنية جداً،

والفقيرة جداً، والمتوسطة، أما في العصور الحديثة فقد قسم آدم سميث الأمة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: أصحاب الأراضي الذين يعيشون على إيجارها للغير، والعمال الذين يعيشون على ما يحصلون عليه من أجر، وأخيراً التجار وأصحاب الأعمال الذين يعيشون على ما يحققونه من أرباح. بجانب نظرية كارل ماركس الاقتصادية فقد اشتهر أيضاً بنظريته في الطبقات الاجتماعية Stratification. رأى ماركس أن التاريخ ينقسم إلى مراحل متعددة، مثل: مرحلة المدن القديمة ومرحلة الإقطاع ومرحلة الرأسمالية، وأن كلا من هذه المراحل يتميز بطابع معين في الإنتاج يقوم على أساسه نوع من البناء الطبقي يتمثل في طبقة مهيمنة وأخرى خاضعة لها، وتحمل الطبقة المسيطرة مركزها الاجتماعي من خلال ملكيتها وسيطرتها على أدوات الإنتاج، مما يجعلها تهيمن أيضاً على الحياة الأخلاقية والفكرية في المجتمع. وعلى هذا الأساس فإن الوضع الذي يحتله الفرد في التنظيم الاجتماعي للإنتاج هو الذي يحدد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها. كانت الطبقة الاجتماعية عند ماركس هي أي حشد من الناس يقوم بوظيفة واحدة في تنظيم الإنتاج كالأحرار والعبيد والنبلاء والعامّة، والإقطاعيين والفلاحين، والتجار والموزعين، وهم على هذا الأساس المسيطرون والخاضعون، وتتميز كل طبقة على الأخرى باختلاف وضعها الاقتصادي. كان تنظيم الإنتاج هو الأساس لوجود الطبقات الاجتماعية في فكر ماركس والذي يقوم على الصراع حول المكاسب الاقتصادية وسهولة انتقال الآراء بين الأفراد ونمو الشعور الطبقي. وازدياد التذمر بسبب الاستغلال.

كان وما زال النظام الطبقي ظاهرة في جميع المجتمعات يميز طبقة عن أخرى، ويعطى حقوق الطبقة دون طبقة أخرى، أي نظام قائم على عدم المساواة بين البشر ولا يعترف بمبدأ تكافؤ الفرص. يأخذ النظام الطبقي أشكالاً متعددة يعتبر أهمها ظهوراً في المجتمعات الإنسانية:

أولاً: النظام الطائفي Caste System

وهو أكثر النظم الطبقيّة تطرّفًا وجمودًا، وأساسه ديني/عقائدي، أو عرقي. ينتشر هذا النظام في الدول المتخلفة اجتماعيًا في أفريقيا وآسيا، وعلى الرغم من أن النظام الطائفي عقائدي أو عرقي - أي أن الفكر هو الذي كان له الدور الرئيسي في هذا النظام - إلا أنه قد اتخذ بمرور الزمن طابعًا اجتماعيًا يتعلق بالحياة نفسها، وبذلك أصبح من العسير على الفرد الذي ينتمي لطائفة معينة العيش خارج نطاق هذه الطائفة. في العادة لا تتبع الطوائف هيئة معينة أو رئاسة معينة. كما لا تقوم حولها حقوق أو التزامات قانونية. يرجع الولاء للطائفة إلى العقيدة القوية التي تمتلك صاحبها، وإلى الشعور بالذات والاطمئنان للارتباط بالطائفة، وأخيرًا الخوف من العقاب الديني الذي يمكن أن يتطور إلى الطرد من الطائفة أو إنزال العقاب الجسدي أو العزل.

ثانيًا: النظام القانوني Estate System

يأخذ هذا النظام من التمييز بين الطبقات أو الأفراد أو المراتب المختلفة التي تدخل في تشكيله عن طريق الحقوق والالتزامات التي تحددها القوانين. يتميز هذا النظام بمظهرين رئيسيين أولهما ديني أي في نطاق رجال الدين، والآخر مدني، كان رجال الدين في الماضي ينقسمون إلى عدد من الفئات التي لا تركز إلى أساس ديني فحسب بل على تمييز قانوني أيضًا. أما النظام المدني فقد كان يتميز بطبقاته أو فئاته الأربع التالية: البيت المالك Royal Family والذي يتوارث الملك والحكم، وطبقة النبلاء Noblemen أعضاء الأسرة المالكة والطبقة الأرستقراطية المميزة، وعمامة الشعب Commoners وأخيرًا عمال الأرض والعييد والأرقاء Slaves and Serfs.

ثالثاً: النظام العرفى Social Classes System

يقوم هذا النظام نتيجة لاختلال التوازن الاجتماعى الذى ظل موجوداً حتى بعد قيام المساواة بين الأفراد قانوناً. يمكن أن يرجع قيام الطبقات الاجتماعية إلى:

- أسس بيولوجية: مثل الجنس (ذكر/ أنثى)، والذكاء، والموهبة، والصفات الجسدية... إلى آخره.
- أسس اقتصادية مادية من عدم مساواة فى الدخل، وأملاك ومدخرات، ومركز وظيفى، ووضع اجتماعى، ومستوى تعليمى، وامتلاك مقومات القوى.
- أسس سياسية: مثل الانتماء للأحزاب الحاكمة، أو الطبقة الحاكمة.

يذهب علماء الاجتماع إلى وجود فروقاً واضحة فى كثير من نواحي الحياة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، والتي تتبلور فى وجود ثقافات متعددة داخل الثقافة العامة للأمم. تنعكس ثقافة الطبقة على المجالات الحياتية التالية:

* السلوك: بالرغم من اختلاف نماذج السلوك الفردى داخل الطبقة الواحدة، إلا إنه يوجد غالباً سلوك يتفق والقيم السائدة فى الطبقة التى ينتمى إليها الفرد.

* اللغة: تتميز كل طبقة اجتماعية بأسلوبها فى الكلام، وفى لهجتها وألفاظها، وفى الأمثلة التى تستخدمها.

* لكل طبقة طريققتها الخاصة فى: تربية أطفالها، وفى نظرتها إلى المرأة كمتزوجة/ غير متزوجة/ أرملة/ مطلقة، وإلى العلاقة بين الزوج والزوجة، والعلاقة بين الأبوين والأبناء.

* الثقافة العامة: كل طبقة اجتماعية لها فى العادة ثقافة خاصة تتميز بها

فى جميع المجالات: من تعليم وفنون وآداب وعقائد، ونظرة الفرد للمجتمع / نظرة المجتمع للفرد، . . إلى آخره.

إن الطبقات الاجتماعية هى حقيقة قائمة، ولكن تختلف أشكالها وصورها من مجتمع لآخر، ومهما حاول الإنسان أن يطبق نظم العدل والمساواة، ومهما حاول البشر فى انتهاج المذاهب الإنسانية، إلا أنه لن يستطيع القضاء على النظام الطبقي فى منظومة أساسها الاختلاف والتباين، وحتى تكتمل المنظومة بتناقضاتها التى تعطى للمنظومة مذاقاً بعيداً عن الملل والرتابة.

العبودية

وجد الصراع الغريزى منذ بدء الخليقة الإنسانية، أو منذ أن تبين للإنسان القوى / الذكى التفوق النسبى فى الذكاء وفى القوة الجسدية بينه وبين أقرانه، وظهر الأسر كمحصلة طبيعية لتغلب فرد على آخر أو تغلب مجموعة على أخرى. كان الغالب فى وضع يسمح له بقتل الأسير أو استخدامه. تنازل المهزوم عن حرته للإفلات من موت محتوم ورضى بالعمل لدى الغالب مقابل الحد الأدنى للمعيشة وأصبح الأسير عبداً لسيد قد يضعه القدر فى نفس الموقف. تعرف العبودية بكونها عرفاً اجتماعياً يتخذ الشكل الجبرى الإرادى للاستخدام الإنسانى، ويعتبر العبد ملكية خالصة للسيد أو المالك الذى يستطيع إرغامه على العمل، أو بيعه، أو رهنه، أو التنازل عنه، أو إهدائه بدون أى اعتراض من العبد أو من أى فرد آخر. فيعتبر العبد كياناً خاضعاً لمشيئة المالك، حتى حياته كانت تعتبر فى بعض الأحيان ملكاً للسيد المالك.

ساعد الرق فى قيام الإنسان بالصناعة وزيادة إنتاجه. لقد نظر أسلافنا القدامى، حتى الفلاسفة منهم مثل الفيلسوف الإغريقى أرسطو إلى الرق كنظام فطرى لا غنى عنه، ويعود بالنفع والفائدة على البشر. تطورت العبودية وسادت فى العصور القديمة والعصور الوسطى، وكان العبد قديماً يقيم مادياً

حسب جنسه وسنه وقدرته، فالأنثى تعمل خادمة في المنزل أو تعمل كوصيفة لصاحبة المنزل أو قد تعمل في البغاء، والذكر يعمل في الزراعة أو الصناعة أو خادماً مطيعاً لسيده، أصبح الحفاظ على العبد كالحفاظ على الأملاك مثل الماشية أو العقار أو الأرض، وانتشرت تجارة الرق لما لها من عائد اقتصادى يدر على السيد مالا أو ينهل منها لذة. لقد تحول الإنسان إلى حيوان بشرى يقوم بتربيته وتهذيبه وتهجينه من له حق الملكية الذى كان يشجع تخصيص النساء حتى يزيد من رأس ماله، وقد وصل الحال أن الإغريق اعتبروا أن عملية تخصيص وتربية العبيد أكثر نفعاً وجدوى من تربية الماشية. عرف العرب أيضاً من العصر الجاهلى وحتى عصر المماليك نظام الرق والنخاسة. حتى نهاية القرن التاسع عشر كان الرق الأسود من زنوج أفريقيا مباحاً فى الأمريكيتين خاصة فى الولايات الجنوبية من أمريكا الشمالية وفى البرازيل نظراً لحاجة هذه الولايات الزراعية إلى الأيدي العاملة فى زراعة القطن فى الولايات المتحدة أو زراعة القصب فى البرازيل.

بدأ الغرب فى عصر العقل والتنوير فى مهاجمة نظام الرق، فكتب آدم سميث فى كتاب "ثروة الأمم": (إن العامل الحر متفوق على العبد لأن الإكراه لا يجعل الإنسان مبتكراً، متحمساً، وذكياً). وأرجع سميث غلاء المنتجات إلى استخدام العبيد فى العمل. حتى نظرة آدم سميث إلى العبودية لم تكن إنسانية بل نظرة مادية تؤدى إلى معاناة السيد من الغلاء. فلم يكن السيد أبداً ولن يكون رحيماً لأن طبيعة السيد المالك دائماً بلا رحمة أو شفقة حتى وإن وجدت الرحمة فلأجل الحفاظ على القيمة المادية للعبد، ومن أجل كسب شهرة زائفة من الرحمة والأخلاق.

ذهب كلود شتراوس وهو أحد علماء الأنثروبولوجيا، إلى أن العنصرية اختراع قديم، وأن فكرة الأخلاق والإنسانية المشتركة بين البشر جديدة نسبياً، كما كتب المؤرخ الأمريكى كافين رايلى فى كتابه "الغرب والعالم - تاريخ

الحضارة": (لم يحدث أن تصورت قبيلة بدائية واحدة أن كل الدنيا أبناء ينتسبون إلى الآباء أنفسهم أو الإله نفسه، وإنما آمنوا بأن لكل قبيلة أسلافها وآلهتها الخاصة ولم تظهر الأديان التي تنادى بالأخوة الشاملة بين البشر إلا في الألفية سنة الأخيرة). سرد رايلي في كتابه مثالين للعنصرية القديمة، أولهما عنصرية قدماء المصريين التي صورت الناس في ثلاثة ألوان كمؤشر على أفكار المصريين عن التفوق النسبي أو الدونية النسبية. كان أقرب البشر إلى الإله المصرى من الشمال أسمر البشرة، يليه مصرى من الجنوب أسود البشرة، وأخيراً أوروبى أبيض البشرة، أما المثال الثانى عن العنصرية القديمة فكان عن العنصرية فى الصين فى عهد أسرة "هان" التى اعتبرت أهل أوروبا من ذى الشعر الأصفر والعيون الخضراء من نسل القرود. يرى كافين رايلي أنه بالرغم من استرقاق المصريين أو الصينيين أبناء الأجناس الأخرى، فإنهم لم يجعلوا الرق العنصرى أسلوباً فى الحياة كما حدث فى الأمريكيتين.

ظهر فى القرون الوسطى فى أوروبا المظلمة، وفى الشرق والدول الشيوعية فى القرن العشرين نوع آخر من الاستعباد والعبودية، وهو الاستعباد الفكرى أو الأيدلوجى، لا يسمح للفرد أن يعبر عن رأيه الذى يخالف النظام السائد، اعتقلت السلطة الديكتاتورية الإنسان الحر، ومارست فيه كل أنواع العذاب البدنى والنفسى حتى لا يغير من أفكارها ومعتقداتها. كان الموت أو السجن مدى الحياة هو البديل لحرية الإنسان الذى حرر أفكاره من معتقدات الجدود الموروثة أو من أفكار جديدة لا تلائم ذاته الفردية.

لقد استعمر الغرب البلاد العربية والآسيوية والأفريقية وعاملهم كالعبيد، وغزا العرب بلاد الفرنجة وشرق أفريقيا وجلب منها الكثير من العبيد، واستخدم الإقطاعى الصينى أو اليابانى أو الهندى العبيد فى العمل أو المتعة. لم يكن الاستعباد مقصوراً على عرق بشرى أو بلد معينة أو جنس دون جنس آخر، ولكن ارتبط دائماً بالحضارة، فالثقافات البسيطة غير المتحضرة - مثل بعض الثقافات الأفريقية وبلاد الإسكيمو - لم تعرف نظام الرق والعبودية.

إن السيد والعبد وُجداً - تقريباً - في كل مكان وفي كل زمان. لقد تقدم الزمن، وتطورت الحضارات، واكتشف الإنسان أشكالاً أخرى للطاقة غير الطاقة الجسدية للإنسان - مثل الفحم والبتروول والكهرباء - ولكن ما زال البعض يمتهن جسد البعض الآخر. ظن بعض المفكرين أن اختراع الآلات - في عصر الثورة الصناعية - سيبيح إلغاء الرق، ولكن تغير الشكل وتبقى مضمون العبودية كما هو، بل زادت سوءة النظام بأن أصبح الإنسان - بجانب عبوديته لإنسان آخر - أصبح عبداً للآلة وللمؤسسات الصناعية ومالية وتجارية عملاقة، تستنفذ جهده وأدميته في سبيل رفاهية عدد قليل من الأفراد يمتلكون هذه المؤسسات.

حقوق الإنسان Human Rights

اصطبغ القانون الروماني بروح الفلسفة الإغريقية، فأفرز ما يسمى "القانون الطبيعي" كمفهوم عام يتضمن: (وجود قانون ثابت لا يتغير، يعتبر المثل الأعلى الذي يجب أن تنسج على منواله قوانين المجتمع لأنه قائم على مبادئ لم تؤخذ من تقاليد متفق عليها ولا من قواعد محدودة في كتاب، بل مصدره الطبيعة ويكشفه العقل من روح المساواة والعدل الكامنة في النفس). انتقلت فكرة "القانون الطبيعي" إلى إنجلترا عن طريق الفلسفة اليونانية والقانون الروماني ثم بدأت فكرة العدالة تبرز منذ القرن الثالث عشر. اتجهت فكرة العدالة في إنجلترا إلى أنها يجب أن تتفوق على مبادئ القانون العادي، وأن الضمير - ممثلاً في ضمير الملك - هو الذي يرشد إلى مبادئ العدالة. تبلورت المرحلة التالية من خلال كتابات الفلاسفة الاجتماعيين عن نظرية "العقد الاجتماعي"، التي استقى منها إعلان الاستقلال الأمريكي، وكذلك مبادئ الثورة الفرنسية.

نص إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية الصادر في ٦ يوليو عام ١٧٧٦ على: (أن كل الرجال قد ولدتهم أمهاتهم سواسية)، وتضمن الإعلان

في صدره ذكر حقوق الإنسان في المساواة والحرية والحياة والسعادة وتغيير الحكومات التي لا ترعى تلك الحقوق. على إثر قيام الثورة الفرنسية صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن في ٤ أغسطس عام ١٧٨٩ تتصدره عبارة: "يولد الناس أحراراً ومتساوين في الحقوق". ركز هذا الإعلان على الحقوق دون الواجبات وعلى الحرية في مدلولها السياسي والقانوني بوجه خاص، ثم صدر الإعلان الذي سبق دستور ٢٤ يوليو من عام ١٧٩٣ الذي ركز بصفة خاصة على المساواة وأشار إلى الواجبات. سادت مبادئ الإعلان الفرنسي الصادر عام ١٧٨٩ الدساتير الفرنسية التالية وكثيراً من دساتير دول أوروبا الغربية الصادرة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

يعرف الحق Right بأنه الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخول لشخص على سبيل الانفراد والاستثثار التسلط على شيء أو اقتضاء أداء معين من آخر. تقسم الحقوق إلى سياسية ومدنية، والحقوق المدنية إما عامة وهي الحقوق اللازمة للفرد كحماية شخصه وكفالة حريته، وإما خاصة وهي حقوق الأسرة والحقوق المالية. والحقوق العامة هي موضوع القانون العام ومن أمثلتها الحريات أو الرخص العامة كحرية التنقل وحرية الاجتماع وحرية الرأي وحرية العقيدة وحرية المسكن، وهي حقوق مشتركة بين الناس فلا يستأثر بالتمتع بها أحد ومن ثم لا تتفق مع المعنى الاصطلاحي الدقيق للحقوق لكنها تعطى للأفراد سلطات معينة يسبغ عليها القانون حمايته من أي اعتداء يقع عليها.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٤ صدرت دساتير جديدة لبعض الدول الغربية، مثل: فرنسا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية وقد سبقتها إعلانات جديدة لحقوق الإنسان أو مقدمات للدساتير تتضمن هذه الحقوق. أعقب ذلك صدور دساتير الدول الإفريقية، ودول أمريكا اللاتينية التي نالت الاستقلال أو التي قامت بها ثورات تحريرية، والتي نصت على حقوق الإنسان ولكنها كانت ناقصة ومقيدة. أخذت تتجلى في تقارير حقوق الإنسان النزعة إلى تأكيد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الحقوق السياسية والقانونية

والفكرية، وإلى تأكيد النزعة الإيجابية ومسئولية الدولة تجاهها.

فى ديسمبر من عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (Universal Declaration of Human Rights) باعتبار أن هذا الإعلان يمثل التطور المحورى فى صياغة حقوق الإنسان فى العصر الحديث. فى ١٦ ديسمبر من عام ١٩٦٦ صدر العهد الدولى بشأن الحقوق المدنية والسياسية (International Covenant on Civil and Political Rights) والذى اعتبر سارى المفعول من ١٥ يوليو ١٩٦٧، وألحق بروتوكول اختيارى بشأن شكاوى الأفراد من المساواة بحقوقهم المقررة فى الوثيقة. فى نفس تاريخ صدور وثيقة ديسمبر ١٩٦٦، صدر العهد الدولى بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما العهد الأوروبى لحماية حقوق الإنسان فقد صدر عن المجلس الأوروبى المنعقد فى روما عام ١٩٥٠. وبالنسبة للدول العربية، فقد اتخذ مجلس الجامعة العربية فى ٣ سبتمبر عام ١٩٦٨ قراراً بإنشاء "لجنة إقليمية عربية دائمة" لحقوق الإنسان بناء على توصية اللجنة السياسية فى هذا الشأن.

لم يحدد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ الوسائل والضمانات لمنع أى اعتداء على حقوق الإنسان، واكتفى بنص عام يقرر أن: (لكل فرد الحق فى التمتع بنظام اجتماعى دولى تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الإعلان تحقيقاً تاماً). تضمن الإعلان أيضاً تحذيراً من التحايل على نصوصه أو إساءة تأويلها دون تحديد جزاء Sanction للمخالفة. ألحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ بروتوكول اختيارى بشأن الشكاوى التى يتقدم بها الفرد من المساس بحقوقه المقررة، كما تضمن العهد الدولى تأليف لجنة لحقوق الإنسان تضطلع بدراسة تقارير الدول الأطراف عن إجراءاتها لتأمين الحقوق المقررة فيه، وتبذل اللجنة مساعيها الحميدة لدى الدول الأطراف المعنية للتوصل إلى حل ودى أو تقدم

تقريراً يبلغ للدول المعنية عند تعذر الحل، ويجوز أن يحيل الأمر إلى لجنة خاصة للتوفيق بناء على موافقة مسبقة من الدول المعنية. أما بروتوكول ١٩٦٧، فإن الدولة التي تختار أن تكون طرفاً فيه تقر باختصاص لجنة حقوق الإنسان في تسلم تبليغات الأفراد الخاضعين لولايتها الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاك تلك الدولة لأى من الحقوق المقررة فى العهد ودراسة تلك التبليغات، وتبعث اللجنة بوجهات نظرها إلى كل من الدولة المتعاقدة المعنية والشخص المعنى.

يوتوبيا... حلم الإنسان

كان كتاب الفيلسوف الإغريقى أفلاطون "الجمهورية" فى القرن الخامس قبل الميلاد أول الكتب التى تبحث فى المدينة المثالية الفاضلة، كما كان كتابه الذى لم يتمه "القوانين" قواعد لقوانين يمكن أن تطبق فى مدينته الخيالية، واستمرت مسيرة الإنسان، وظهر الكثير من المذاهب الفلسفية والاجتماعية، وتعددت الاتجاهات ولكن لم ينس أن يحلم بمدينة الأحلام، حيث يعم المودة والسلام، والحب والوئام.

فى القرن السادس عشر صور توماس مور فى أسلوب تخيلى جزيرة يوتوبيا التى تحتوى على المدينة الفاضلة والجمهورية المثالية. اشتقت كلمة يوتوبيا من مقاطع يونانية قديمة ومعناها البلد الذى لا وجود له، إنه البلد الخيالى الذى تمنى وجوده توماس مور وصار بعد ذلك حلمًا يأمل فى تحقيقه دون جدوى سكان كوكب الأرض بالرغم من وجود الكثير من النظم الاجتماعية التى تحاول تطبيق القيم والمبادئ الأخلاقية من عدل ومساواة وحرية وديمقراطية. كتب مور كتابه عن مدينته الخيالية يوتوبيا لينقد ويصلح الأوضاع الخاطئة فى ذلك العصر، ويشير بتهمك إلى ما يسود إنجلترا خاصة وأوروبا بصفة عامة من مساوئ اجتماعية وأخلاق ذميمة. لقد رسم مور

صورة خيالية لدولة مثلى ليقارن بين العادات والأخلاق الحميدة السائدة في مدينة أحلامه، وفساد الأخلاق والعادات السيئة في مجتمعه.

في جزيرة يوتوبيا يتكلم الناس بلسان واحد، ويلبسون طرازاً واحداً، ولهم جميعاً خلق واحد ويسود مدنها نظام واحد. يختار أبناء كل مدينة ثلاثة من الشيوخ يمثلون المدينة، ويجتمع شيوخ مدن الجزيرة معا للتشاور في شئون الدولة. تقسم المدينة إلى أسر، تختار كل ثلاثين أسرة ممثلاً لها، ثم يختار كل ثلاثين ممثلاً رئيساً، ويشترك الممثلون جميعاً في انتخاب أمير البلاد الذى يظل فى منصب الحكم طوال حياته، إلا إذا ارتكب خيانة تستحق العزل. فى حالة الخصومة بين الأفراد ينظر فى شأنها قاضيان من الرؤساء. وفى يوتوبيا تعرض أمور الدولة جميعها على مجلس الشورى.

واجب دولة يوتوبيا أن تكلف كل فرد بعمل يؤديه، ومن حق الفرد أن يتصرف فى وقت فراغه كما يريد على ألا يشوب سلوكه رذيلة أو سوء. يتناول أفراد الشعب طعامهم فى قاعات فسيحة حيث يأكلون معاً طعاماً واحداً. من يريد السفر إلى مدينة غير مدينته فعليه أن يستأذن السلطات المختصة فى المدينة لتسمح له بالمدة التى يجوز له أن يقضيها فى رحلته، وليس ما يدعو المسافر إلى أن يصطحب معه زاداً أو متاعاً، فأينما حل هو بين أهله وعشيرته على شرط ألا يمكث بغير عمل فى مكان ما أكثر من يوم واحد، فإن أراد البقاء أكثر من ذلك عليه أن يزاول مهنته فى المدينة الجديدة، فإن زاد الإنتاج فى مدينة ونقص فى مدينة أخرى، سد النقص بالزيادة التى توافرت فى المدينة التى بها إنتاج زائد.

أهم ما يعنى دولة يوتوبيا سعادة الإنسان، فكل إنسان له الحق فى أن ينشد سعادته على شرط ألا تكون سعادته الفردية على حساب سعادة المجتمع. شعب يوتوبيا لا يحب الذهب ولا يسعى إليه، والذهب يقيم بما يساوى الحديد. فى يوتوبيا يعد من علامات الجنون أن يجد الإنسان سعادته فى إذلال غيره. ترجع سعادة يوتوبيا إلى السعادة الروحية التى يلتمسونها فى

البحث عن الحقيقة، والسعادة الجسدية التي يجدونها في الاحتفاظ بصحة الأبدان، وهم لا يقرون وجهة النظر التي تحتقر الجمال وتدعو إلى التقشف والزهد، فهم يهتمون بصحتهم، لذلك فهم يمثلون نشاطاً وقوة. كل من أجرم من شعب يوتوبيا يصبح عبداً لا تحل عنه الأغلال، ويكلف بأشق الأعمال. وترجع هذه القسوة إلى أن الدولة قد هيأت للجميع كل الفرص الممكنة لعمل الفضيلة وطاعة القانون فإن أغرت الرذيلة أحداً بارتكابها رغم كل ذلك فهو خليق بأن يستذل بدون رحمة. أما المرضى فيجدون في يوتوبيا كل عناية ورعاية وعطف، فإن أصيب المريض بمرض لا يرجى شفاؤه، سارع الجميع إلى مجالسته ومؤانسته ليرفها عنه. إن أهل يوتوبيا يرفضون المرأة التي تحتقر الجمال الطبيعي فتصبغ وجهها وجسدها بألوان الطلاء والمساحيق، لقد علمتهم التجربة أن حب الزوج لزوجته لا يتوقف على جمال الوجه بقدر ما يتوقف على الشرف والفضيلة والسلوك المتحضر والأخلاق الكريمة، إن فضيلة المرأة وطاعتها لزوجها هما اللذان يعملان على بقاء الحب ودوامه. إن المحبة والاحترام يسودان معاملة الناس بعضهم لبعض، ولا فضل لرئيس على مرءوس، فلا زهو وكبرياء، ولا رياء أو نفاق.

قوانين دولة يوتوبيا قليلة العدد جداً، لأن الشعب الذي يبلغ درجة عالية من التقدم والرقى لا يحتاج إلا قليل القليل من مواد القانون، وهم يعيرون على سائر الشعوب التي تزيد وتطيل في قوانينها حتى تملأ المجلدات، وهم لا يجيزون أن يلجأ أحد إلى محام يدافع عنه أمام القضاء، فكل فرد يحفظ القانون ويدافع عن نفسه. وأهل يوتوبيا يمقتون الحرب لأنها نكبة على الإنسانية، فالحرب همجية ووحشية، وهم لا يعتبرون الفوز في الحروب نصراً، ولكنه قضاء على عدوان. بالرغم من ذلك فإنهم يدرّبون أبناءهم جميعاً، رجالاً ونساءً على القتال حتى يحافظوا على استقلالهم وحرّيتهم.

في أرض يوتوبيا أديان وعقائد كثيرة ومختلفة، ولكن الغالبية تعتقد في إله قوى قادر، أبدى خالد، وإليه ينسبون الخلق. إذا هاجم فرد أو جماعة

إحدى الأديان أنزلت به أو بهم الدولة عقاباً صارماً، قد يصل إلى إبعاد من يهاجم دين الآخرين من الجزيرة. فدولة يوتوبيا تبيح لكل فرد أن يعتقد ما يشاء من العقائد، وأن يبشر الناس بمذهبه ما استطاع، بشرط أن يكون ذلك من غير اعتداء على سواه من الأفراد أو ديانتهم وعقائدهم. يرجع ذلك إلى مؤسس دولة يوتوبيا الذى وجد البلاد ممزقة بالخلاف الدينى، فشرع للشعب الحرية فى الدين، فإن لم يستطع الفرد أن يقنع غيره بالقول والحجة، فلا يجوز له البتة أن يلجأ إلى القوة والإرهاب. ليس بين أهل يوتوبيا من يخصص نفسه لدراسة الدين كى يجعل الدين مهنة وصناعة، إذ الشائع عندهم تلائم العقائد على اختلافها، وليس فيها إشارات لدين بعينه، لذا فالناس جميعاً يحتشدون فى دور العبادة جنباً إلى جنب، وإن اختلف الإله المعبود، كل يصلى لربه، وذلك كى يؤاخى بين العقائد ما أمكن ذلك.

تداول مصطلح يوتوبيا كفكرة خيالية لدولة مثالية تنتشر فيها السعادة والإخاء والمحبة، دولة لا يوجد بها حقد أو كراهية أو ضغينة، حتى الضرر أو المرض يعتبرونه قدراً يتعايشون معه ويحيوا به. فى هذه الدولة يعمل الجميع من أجل المجموع وليس من أجل الفرد، فلا مكان فيها للنفاق والرياء، ولا يوجد بها طغيان أو استعباد. بلد يسوده العدل والمساواة، لا فرق بين كبير أو صغير، أو بين غنى أو فقير، لا حراسة للحاكم أو استخفاف للمحكوم، لا بيروقراطية عفنة يعذب بها الإنسان أخيه الإنسان، ولكن يوجد فقط أخلاق حميدة، ومعايير ثابتة وعادلة للتقييم، وشفافية فى العمل والمحاسبة. خيال لم يستطيع الإنسان حتى الآن أن يحوله إلى حقيقة قائمة، وظل وسيظل حلمًا يداعب مخيلة الإنسان.